الأمم المتحدة

A/61/1003–S/2007/433

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البندان ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بالنيابة، أن أرفق طيه بيان مكتب التنسيق عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، المعتمد يوم السبت، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وعلاوة على ذلك، أرجو ممتنا تعميم الوثيقة المذكورة أعلاه باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ١٣ و ١٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رودولفو بنيتس **برسون**
المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة
رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز بالنيابة

180707 180707 07-42663 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

ما فتئ مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك يرصد آخر التطورات واستمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتعرب الحركة عن بالغ قلقها إزاء الحالة الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخطيرة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وما ترتب عليها من زيادة معاناة الشعب الفلسطيني ومشاقه.

وتدين الحركة الاحتلال العسكري الإسرائيلي الطويل للأرض الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ وتعرب عن بالغ قلقها إزاء التطورات المؤسفة التي حدثت في الفترة الأخيرة. وعلى مدى أربعة عقود، ما انفكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنتهك بلا هوادة القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بأعمالها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وعلى مدى هذه الفترة، ما برحت السلطة القائمة بالاحتلال ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، منها جرائم حرب مبلغ عنها. وعلاوة على ذلك، اتبعت السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى أربعة عقود، سياسات وممارسات غير قانونية مدروسة لتغيير التركيبة الديمغرافية، وخصائص الأرض الفلسطينية وطبيعتها، وضم تلك الأرض بحكم الواقع، بوسائل منها على وجه الخصوص تنفيذها سياستها الاستيطانية غير القانونية وإقدامها بصفة غير قانونية منذ عام ٢٠٠٣ على تشييد جدار في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها. وبالإضافة إلى ذلك، تتمادى السلطة القائمة بالاحتلال في فرض شبكة من نقاط التفتيش فيها مهانة وتمييز في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي فرض سياسات إغلاق لعزل قطاع غزة، وشن غارات عسكرية مكثفة في المراكز السكانية الفلسطينية، تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح وإصابات بين المدنيين الفلسطينيين وفي تدمير واسع النطاق للممتلكات.

وتدين الحركة كل هذه الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتدعو إلى وقفها فورا. وعلاوة على ذلك، تعتقد الحركة أن هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية، بما فيها الهجمات العسكرية المتواصلة، قد أثرت بشدة في عمل السلطة الفلسطينية وأسهمت بلا شك في زيادة الاستقطاب في المجتمع الفلسطيني.

وتدين الحركة أيضا الأعمال الإجرامية التي كان قطاع غزة مسرحا لها في الآونة الأخيرة. وتدعو إلى بذل جهود عاجلة لتجنب تداعي كامل أسس دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وذات سيادة في المستقبل وإعادة تأهيل المؤسسات الفلسطينية وتطويرها.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحركة إلى إعادة الوضع في قطاع غزة إلى ما كان عليه قبل الأحداث الأخيرة وإلى اتخاذ تدابير لصون وحدة وسلامة الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة ضرورة حشد القدرات الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وتحقيق الهدف الوطني الفلسطيني. وتناشد الحركة القيادة الفلسطينية، وقادة جميع الفصائل والفلسطينيين كافة أن يتحدوا دعما لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وحكومته وكافة المؤسسات الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا وأن يسووا خلافاتهم السياسية بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، تؤيد الحركة الحوار الوطني الفلسطيني للتوصل إلى مصالحة وطنية. وتؤكد من جديد في هذا الإطار موقفها وهو أن منظمة التحرير الفلسطينية تظل هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وتظل طرفا أساسيا في أي مفاوضات ترمي إلى تسوية الصراع.

وتهيب الحركة بالأطراف التعجيل باستئناف مفاوضات عملية السلام على جميع المسارات، استنادا إلى القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وللصراع العربي – الإسرائيلي ككل. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة من جديد دعمها لكافة المساعي السلمية الرامية إلى إنهاء احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية الذي دام ٤٠ عاما حتى الآن والتوصل إلى تسوية نهائية وسلمية للقضية الفلسطينية بإحقاق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. وتعرب الدول الأعضاء في الحركة عن تأييدها المتواصل والثابت لتسوية سلمية وتهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة وإيجابية لهذه الغاية.